# ثانياً : مدرسة القضاء الشرعي
# ١٩٠٧ - ١٩٣٠
## الفصل الأول

### فكرة انشاء مدرسة القضاء الشرعى

نبتت فكرة انشاء مدرسة للقضاء الشرعى فى مصر بعد الشكوى من الخلل فى نظام المحاكم الشرعية والحيف الذى وقع على الناس نتيجة لجهل قضاتها ونقص علومهم فى تسيير أمور هذه المحاكم بما يتفق وروح الشريعة الاسلامية وعدم الاهتمام بتأهيلهم التأهيل المناسب . واعوجاج سير بعضهم الآخر ، ودخول الرشوة فى تعيين العديد منهم حتى ضج الناس بالشكوى من ضياع حقوقهم وملاقاتهم الصعاب فى سبيل نيلها .

وكان أول من فكر فى اصلاح أمور القضاة الشرعيين فى مصر عن طريق تكوينهم علميا هو على باشا مبارك الذى أنشأ فى عام ١٨٨٨ قسما للقضاء والافتاء داخل مدرسة دار العلوم ، وذلك لتخريج طلاب يصلحون تولى وظائف القضاء والافتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية . ونظرا لمعارضة علماء الأزهر لهذا القسم واعتراض لجنة انتخاب القضاة الشرعيين على تعيين خريجيه فانه لم يستمر طويلا حيث قرر مجلس النظار الغاءه فى فبراير ١٨٩٥ [١] بيد أن الشكوى من تردى أحوال المحاكم الشرعية وابراز ذلك على صفحات الجرائد وفى المجالس النيابية وشكوى المستر سكوت Scott المستشار القضائى وغيره من المسئولين من سوء أحوال هذه المحاكم ودعوته الى تعيين خريجى مدرسة الحقوق

---

(١) أمين سامى : التعليم فى مصر بين سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ القاهرة — مطبعة المعارف ١٩١٧ ص ٩٣ .

الخديوية فى وظيفة القضـــاة الشرعيين [٢] حتى يتم سد النقض فى المحاكم الشرعية كل أولئك دفع مجلس شـــورى القوانين الى الدعوة لانشاء مدرسة للقضاء يتلقى فيها طلابها دروســـا فى نظـــام المحاكم واللوائح المعمول بها وطرق المرافعة والقانون الادارى وتحرير المحاضر وغير ذلك من المواد المتعلقة بادارة السلك القضائى حتى يتأهلوا لوظائف القضاة والمحامين والكتبة على أن تكون قسما من الأزهر [٣] .

وبالرغم من تأييد الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت لهذه الفكرة فانه كان يرى تعذرها داخل الأزهر الذى كـــان رجاله يرفضون ادخال العلوم الحديثة فيه خصوصاً وأنه لقى من العنت الـــكثير فى هذا السبيل ، واحتمل كثيرا من المشقة وأوذى فى نفسه وعقيدته حينما أراد ادخال العلوم الحديثة فى الأزهر ، وضاع صوته الاصلاحى وسط ضوضاء معارضى التجديد . نظرا لهذا كله فاننا نجده يتجه الى البحث عن طريق آخر غير الأزهر لتنفيذ برنامج الاصـــلاح فى المحاكم الشرعية ، وقد أتيحت له الفرصة حينما عهدت اليه نظـــارة الحقانية بالبحث عن الطرق الموصـــلة لاصلاح المحاكم الشرعية فكتب تقريره المشهور بعد قيامه بزيارات ميدانية لهذه المحاكم فى ريف مصر وحواضرها ، ومقابلاته للعديد من قضاتها ومعاونيهم ، واطلاعه عـــلى سجلاتها ومضابطها أوضح فيه الخلل الموجود فيها وأشار الى أن الاصلاح لا يتم الا بانشاء مدرســـة لتخريج القضـــاة الشرعيين الأكفاء الذين يصلحون لتولى تلك المناصب على أسس علمية سليمة خصوصـــا وأن

---

(٢) المنار : المجلد العاشر . الجزء الأول فى ١٤ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » وقد اعترض الشيخ محمد عبده على ذلك بحجة أنه اذا نفذ هذا المشروع قضى على الأزهر .

(٣) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٢ ابريل ١٩٠٤ ص ٣٧ .

القضاة الحاليين لم يسبق لهم شيء من التعليم الذى يؤهلهم لتولى مناصب القضـــاة [٤] .

ورأى محمد عبده أن يتلقى الطلاب فى هذه المدرســـة العلـــوم العصرية بجانب العلوم الدينية فيتلقون بجانب الفقه والمعاملات والآداب الدينية الحســـاب والتاريخ وتقويم البلدان والمعارف القضـــائية حتى يستطيع المتخرج منها أن يحكم فى المواريث ويبرم العقود والمواثيق ، وينظر فى مشـــكلات الأسرة والوصـــاية على التركات بطريقة علمية سليمة [٥] .

وقد اتفق مع الشيخ محمد عبده فى رأيه اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر والذى كان يرى أن ما يسود المحاكم الشرعية من عيوب ومشاكل وسوء ادارة يرجع الى عدم وجود الرجال الأكفاء المؤهلين لتولى وظائف القضـــاء ، وعـــدم تأهيلهم التأهيل المناســـب وتوقف دراساتهم على العلوم الدينية دون العصرية واقتصار تعيين القضاة على طبقة المعممين [٦] ومن ثم فقد رأى ضرورة ادخال العلوم العصرية بجانب علوم الأزهر وعدم التقيد بالأساليب الجافة القديمة التى تقف فى طريق أى اصلاح حقيقى فى التعليم ، واصلاح أمور التعليم العلمانى [٧] .

ونتيجة لذلك شكلت وزارة الحقانية فى ابريل ١٩٠٥ لجنة برئاسة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وعضوية حسين رشدي القاضى بمحكمة مصر المختلطة وأمين سامى ناظر المدرسة الناصرية والشـــيخ محمد زيد مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق كما كلف أحمد

---

(٤) تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده فى اصلاح المحاكم الشرعية ، القاهرة ــ مطبعة المنار ١٩٠٠ ص ١١ ــ ١٤ .

(٥) عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الامام محمد عبده بيروت دار الكتاب العربى ١٩٧١ ص ١٥٢ .

(6) Cromer : Abbas II, London, 1915.

(7) Lioyd : Egypt Since Cromer. Vol 1, pp. 158-159.

سمير أفندى الموظف بالحقانية للقيام بعمل سكرتير اللجنة وقد كلفت هذه اللجنة بتحضير لائحة للمدرسة المقترحة ، ووضع نظام للدراسة فيها ، وتحديد المواد الدراسية وبيان المؤلفات اللازمة لها ومدة الدراسة فيها وكيفية ادارتها ، وتقرير ميزانيتها (٨) .

وفى ١٧ مايو اجتمعت هذه اللجنة ، وتوالت اجتماعاتها ، وقد ساعدها كرومر فى مهمتها بما كان يجمعه لها من نظم وبرامج المدارس المشابهة لهذه المدرسة فى الدول الأخرى حتى يمكنها اختيار النظم المثلى للمدرسة المنشودة ويؤكد لنا ذلك اتصاله بالبارون كالى حاكم البوسنة للتعرف منه على نظام كلية القضاء التى أنشأتها حكومة النمسا فى سيراجيفو لتخريج قضاة الشرع المسلمين ، والتى كانت قد أثبتت كفاءتها ونجاحها ثم وضع المعلومات التى وصلته عن هذه الكلية تحت تصرف الشيخ محمد عبده واللجنة المكلفة بوضع نظام لمدرسة عصرية للقضاء الشرعى تلائم ظروف مصر وحاجاتها (٩) .

وفى الأسبوع الأخير من شهر يونية ١٩٠٥ اختتمت اللجنة جلساتها ، وقدمت تقريرها لناظر الحقانية أرفقت به مشروع لائحة لتأسيس المدرسة ، واقترحت جعل تبعية المدرسة لنظارة الحقانية نظرا

---

(٨) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . الجزء الثالث القاهرة ـ مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ ص ٢٦٣ .

(9) Blue Books : Reports by His Majesty's Agent and Consul — General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the Sudan. 1905 p. 49.

والجدير بالذكر أن اللورد كرومر فعل مثل ذلك عندما تم التفكير فى انشاء جامعة بمصر فقد طالب بالتعرف على النظم الخاصة بجامعة عليكرة بالهند حتى يمكن التعرف على تاريخ انشاء الجامعات فى البلدان الأخرى . أنظر : د. عبد المنعم الجميعى . الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع . القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ص ١٦ .

لأن المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية ، وذلك حتى تكون بمنأى عن أى نقد يوجه اليها وطلبت أن تكون ادارتها لمن يتولى افتاء الديار المصرية لتبقى مدرسة شرعية دينية محضة ، كما رأت أن يقتصر اختيار طلاب المدرسة على أصحاب المذهب الحنفى نظرا لأنه المذهب المعمول به فى المحاكم وادارات الحكومة ، يضاف الى ذلك أن اللجنة وضعت جدولا ببيان الدروس التى سيتم تدريسها [١٠] فأوصت بعدم اقتصار التدريس فى المدرسة المقترحة على العلوم الدينية بل تضاف اليه الدروس الدنيوية حتى يتم تأهيل الكفاءات المناسبة لمناصب القضاة ، وطالبت بجعل التعليم فى هذه المدرسة مجانيا ، وأن يعطى للطلبة مكافئات شهرية على غرار الأزهر فى ذلك الوقت . وطالبت اللجنة أيضا بأن تسند مهمة تدريس الفقه ولوائح المحاكم الشرعية الى عدد من علماء الأزهر الذين تولوا مناصب القضاء من قبل وخبروا الشريعة الاسلامية علما وعملا على أن يكون للحكومة رقابة حقيقية على الامتحانات [١١].

ولم يفت اللجنة أن تطالب بتشجيع النابهين من طلاب هذه المدرسة فرأت أن من يحرز فوق ثلاثة أرباع مجموع درجات مواد الامتحان النهائى يعين فى وظائف القضاء والافتاء أما من يحرز ما دون ذلك فيعين فى وظائف المحامين والكتبه [١٢] .

وسارت أمور تأسيس هذه المدرسة فى طريق التنفيذ الفعلى الا أن وفاة الشيخ محمد عبده فى عام ١٩٠٥ قد أدى الى تجمد الوضع بعض الوقت وتأخير تنفيذ المشروع حتى ظن البعض أن المشروع قد أصبح فى خبر كان بوفاة صاحبه ولكن ما لبث أن بدأ رشيد رضا يعيد

---

(١٠) دار الوثائق : محافظ عابدين . محفظة تحت عنوان « تعليم عالى » خطاب مرسل من الشيخ محمد عبده الى ناظر الحقانية بخصوص مشروع لائحة لتأسيس مدرسة القضاء الشرعى .

(١١) أمين سامى : المرجع السابق ص ٩١ ، ٩٢ .

(١٢) نفسه ص ٩٤ .

الفكرة الى الأذهان ، ويروج له على صفحات مجلة المنار [١٣] مشيرا الى أهمية اصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضجت منهم الأمة ؛ ونتيجة لذلك تبنى المشروع وأخرجه الى حيز الوجود سعد زغلول تلميذ محمد عبده وأحد المتحمسين لأفكاره ، وقد أعطى وجوده على رأس نظارة المعارف دفعة قوية للاسراع فى تنفيذ هذا المشروع [١٤] فقد انتهز فرصة شكوى مجلس شورى القوانين من سوء نظام المحاكم الشرعية ، وتشجيع اللورد كرومر للمشروع فأعرب عن تحمسه للمشروع ورصد له مبلغ ٨٥٧٤ جنيها من ميزانية المعارف عن عام ١٩٠٧ [١٥] .

ونظرا لترويج سعد زغلول لفكرة المشروع فقد وقف بجانبه الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر [١٦] الذى اقتنع بالفكرة وسار بجانبها مع سعد زغلول فى بداية الأمر فى صدق واخلاص دون أن يعبأ بوعيد ولا تهديد [١٧] حتى برزت الفكرة الى حيز الوجود .

وبالرغم من ذلك فقد عارض الفكرة بعض رجالات الأزهر من ذوى الغايات الذين أحسوا بالصدمة وخيبة الأمل لاعتقادهم أن فى انشاء

---

(١٣) انظر على سبيل المثال عدد ذى الحجة ١٣١٦هـ .

(14) Dunlop, Douglas : Notes on the Progress and condition of Public Instructions in Egypt 1907, p. 69.

وايضا ، محمد رشيد رضا : المرجع السابق حـ ١ ص ٥٥٧ .

(١٥) محمد ابو الاسعاد : تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢/١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ص ٢٤٨ .

(١٦) تولى مشيخة الأزهر مرتين الأولى كانت فى الفترة من ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ والثانية كانت خلال انشاء المدرسة .

للتفاصيل انظر : وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر تاريخه وتطوره ١٩٦٤ ص ٣٢٨ — ٣٢٩ .

(١٧) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ اغسطس ١٩٤٠ مقال لاحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » .

هـذه المدرسة خطرا على الأزهر نفسه حيث أنها ستسلب منه شيئا هاما وهو الإعداد لمناصب القضاء الشرعى والمحاماة بعد أن سلبته دار العلوم من قبل وظائف مدرسى اللغة العربية ولم يعد أمام الأزهريين باقيا سوى وظائف الامامة والخطابة والمساجد .

ومن هنا فقد صبوا جام غضبهم على دعاة انشاء هذه المدرسة ووضعوا أمامها العقبات والعراقيل ، وحاولوا احباط مساعيهم واتهموهم بالكفر والضلال [١٨] ولم يدخروا وسيلة لمقاومتهم ، فبدأت الحركات المناهضة للمشروع تتزايد فى الاسكندرية ومنها امتدت الى القاهرة والجوامع المشهورة فى مختلف أنحاء البلاد بقصد اثارة رجال الدين وحملهم على مقاومة المشروع والاعتراض عليه من الوجهة الدينية نظرا لأنها الجهة التى يتحاشى ولاة الأمور التعرض لها [١٩] ولكى يفوت هؤلاء المعارضون على دعاة انشاء المدرسة مسعاهم لم يعترضوا على تحديث الأزهر بل طالبوا بأهمية مسايرته للنهضة العلمية ، وأن يخرج من عزلته حتى لاتستغنى الحكومة عن خريجيه ، وحتى يظل لواء الحياة العلمية والفكرية معقودا له فى مصر والعالم الاسلامى [٢٠] .

ومن أجل ذلك رأى رجال الأزهر أنه لكى يؤول اليهم مصير التعليم فى مصر مرة أخرى ألا تقتصر دروس الأزهر على العلوم

---

(١٨) الجريدة فى ٣٠ مارس ١٩٠٧ .

(١٩) الأخبار العدد ١٣٨ فى الجمعة ٩ اغسطس ١٩٠٧ تحت عنوان « أثر لسعد باشا زغلول — مدرسة القضاء الشرعى » .

(٢٠) الهلال ، تقويم الهلال ١٩٣٨ ص ١٢١ مقال للشيخ محمود أبو العيون شيخ علماء الاسكندرية تحت عنوان « نهضة الأزهر فى القرن العشرين » .

الدينيـــة بل يضم الى جانب ذلك العلوم العصرية حتى يصبح جامعـة شـــاملة [٣١] .

ونظرا لهذه الضجة التى أثارها الأزهريون تراجع شيخ الأزهـــر عن موقفـــه المؤيد للمشروع بحجة أنه عندما عرض عليه لم يقرأه بل قرىء عليه ، وطالب بأن يعاد النظر فيـــه قبل أن يوافق مجلس النظار عليه [٣٢] ومن هنـــا ترددت الشائعات بأن المشروع سيرجأ ، وبـــدأت بعض الجرائد تروج لذلك [٣٣] .

وقـــد أيد الخديو عبـــاس الثانى هؤلاء المعارضين فى موقفهم وأعرب عن عدم ارتياحه لفكرة انشاء المـــدرسة مشيرا الى أن فصـــل القضاة الشرعيين عن الأزهر بالرغم من رفض معظم العلماء لهذه الفكرة ومقاومتهم لها « سيجعل البعض يوصم القاضى المتخرج من المـــدرسة المقترحة بأنه كافر » [٣٤] .

وقد يثير معارضة الخديو لهـــذا المشروع التساؤل عن الأســـباب الحقيقية التى دفعته للمعارضة .

الواقع أن الخديو بالرغم من اقتنـــاعه بانشاء مدرســـة لتكوين القضاة [٣٥] فانه قـــد رأى فى استحسان الانجليز لانشاء هذه المدرسة ودعوته إلى إنشاء مدرسة مستقله لهم يقصدها كل من يحصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ويريد التوظف فى القضاء.

(٢١) الهداية : ج ١ عـــدد نوفمبر وديسمبر ١٩١٠ ص ٦٣٠ مقـــال للشيخ عبد العزيز جاويش تحت عنوان « المشروع الأزهـــرى ومدرســـة القضاء الشرعى » .

(٢٢) الأخبار : المقال السابق ذكره .

(٢٣) المنار : المقال السابق ذكره ص ٥٥ .

(٢٤) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصـــف قرن . القـــاهرة ـــ القسم الثانى ـــ الجزء الثانى ـــ الطبعة الأولى . مطبعة مصر ١٩٣٦ ص ١١٢ .

(٢٥) المنار : المجلد العاشر ـــ الجزء العاشر فى ٥ ديسمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « اصلاح الأزهر » .

ماقد يؤدى الى اطلاق يدهم ويد المتعاونين معهم فى اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يعهد اليها من محاسبة الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف [٢٦] فى حين كان الأزهر وديوان الأوقاف ووجود قاض على رأس المحاكم الشرعية مستسلم له كل الاستسلام هو آخر ماتبقى له من مصالح أطلقت فيها يده ؛ ولم تمسها يد الانجليز نظرا لصفتها الدينية . وكانت هذه المصالح وسيلة لتنفيذ مآرب الخديو فى جمع المال واغناء نفسه ، هذا الى جانب أن فكرة انشاء المدرسة نبعت من فكر الشيخ محمد عبده ، واحتضنها بعد وفاته تلميذه سعد زغلول والخديو يكره كل منهما كرها شديدا [٢٧] .

يضاف الى ذلك أن الخديو كان يرى فى الأزهر قوة دينية يمكنه الانتفاع بها فى صراعاته السياسية مع الانجليز كما أنه أراد أن يستمد من سمعة الأزهر وعلمائه فى العالم الاسلامى سندا دينيا يساعده فى الوصول الى منصب الخلافة الذى كان يسعى اليه [٢٨] .

ونتيجة لذلك أمر الخديو بعقد اجتماع لمجلس النظار تحترئاسته فى ٢٥ يناير ١٩٠٧ لمناقشة المشروع ، وخلال الاجتماع دارت مناقشات طويلة وحادة أدار فيها الخديو دفة الاجتماع فى غير صالح المشروع ، وأبدى اعتراضاته الشديدة عليه مستندا فى ذلك الى عدم رضاء رجال الدين عنه ؛ وطالب بارجاء النظر فيه على أمل أن يؤول التأجيل الى

---

(٢٦) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة — مطبعة حجازى ١٩٣٦ ص ١٢٠ .

(٢٧) احمد امين : حياتى ، بيروت — دار الكتاب العربى — الطبعة الثانية ١٩٧١ ص ١١٤ .

(٢٨) عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الامام محمد عبده ص ١٦٣ .

الاحباط . ولـكن سعد زغلول كان للخديو بالمرصاد فعـارض رأيه . ودافع عن فـكرة المشروع بطريقة وان كانت قـد أدت الى اسـتياء الخديو كثيرا الا أنها جعلت النظار يرجحون رأى سعد زغلول ، ويقفون مؤيدين له فى دفاعه عن المشروع اللهم سـوى حسـين فخرى ناظر الأشغال الذى وقف بجانب الخـديو [٢٩] مما أدى فى نهاية الأمر الى اقرار المشروع وموافقة الخديو عليه مكرها [٣٠] .

وقد اختلفت الآراء حول المنـاقشة الحادة التى دارت بين سعد والخديو أثنـاء مناقشة المشروع فذكر البعض أن سعد خرج عن حدود اللياقة أثنـاء اجتماع مجلس النظار حيث نسى نفسه ، وأخذ يضرب على المنضدة المجتمع حولها النظار قائلا فى وجه الخديو دعنى أدافع عن مشروعى ممـا أثار اسـتياء الخـديو [٣١] وجعله يهمس فى أذن مصطفى فهمى رئيس مجلس النظار بقوله « يظهر ان نسيبك لم ينس المحاماة » ومع أن عباس العقـاد ينفى ذلك القول موضحا أن سـعد لم يضرب على منضدة الاجتماع بيده ، وان الخديو لم يعرض بسابق عمل سعد زغلول فى المحاماة ، وان كل ماحدث هو أن سـعد لاحظ فى الخديو ميلا واضحا لرفض المشروع ويأبى المنـاقشة فيه فطلب منـه أن تكون المنـاقشة حرة حتى يمكنه معرفة المـانع من تنفيذ المشروع مما أدى الى غضب الخـديو واحمرار وجهه [٣٢] الا أن واقع الأمر أن سعد زغلول أوضح فى مذكراته أنه ضرب على المنضدة بيده بالفعل فقال « ان الذات العلية غير راضية عنى لأنى خرجت فى حضرتها عن

---

(٢٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ١١ ص ٥٦١ ، وكراسـة رقم ١٤ ص ٧٣٢ .

(٣٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٢ .

(٣١) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقـال للاسـتاذ أحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » .

(٣٢) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٢١ . . .

حدود اللياقة حيث ضربت على الطاولة بيدى أثناء جلسة مجلس النظار والمناقشة فى مشروع مدرسة القضاء وأنه متأثر من ذلك » (٣٣) .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا جرؤ النظار بما فيهم رئيسهم على مخالفة رأى الخديو ووقفوا بجانب سعد زغلول ؟

الواقع أن النظار عندما استمعوا الى دفاع سعد زغلول عن المشروع ولهجته الشديدة الممزوجة بالحزم والعزم أمام الخديو توقعوا أنه كان مؤيدا بقوة المعتمد البريطانى الذى كان يقف بجانب انشاء هذه المدرسة مما جعلهم يوافقون على المشروع ، ومع أن عباس العقاد أوضح أن المعتمد البريطانى لم يفاتح سعد فى هذه المسألة الا بعد أن علم بما دار بينه وبين الخديو من المستشار المالى الذى كان يحضر جلسات مجلس النظار (٣٤) فاننا نرى أن اهتمام الانجليز بهذا المشروع كان واضحا ، وأنهم بسلبهم لسلطة الخديو بعد اصطدامه معهم خلال الأزمة الوزارية١٨٩٣ ، وأزمة الحدود ١٨٩٤ (٣٥) وارغامهم له على اتباع مبدأ المسئولية الوزارية ، واحترام رأى نظاره كل ذلك قد زعزع موقف الخديو أمام النظار مما شجع سعد زغلول على معارضته والخروج معه على حدود اللياقة ، ووقوف النظار بجانب الرأى المخالف لرغبة الخديو .

وقد يتهم سعد بعض أعدائه فى وطنيته لوقوفه بمساندة

---

(٣٣) مذكرات سعد زغلول من ١١ ابريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨ ص ٢٥٩ .

(٣٤) عباس العقاد : المرجع السابق ص ١٢١ .

(٣٥) للتفاصيل انظر : د. عبد المنعم الجميعى : الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ — ١٩١٤ — القاهرة دار الكتاب الجامعى ص ص ٦٥ — ٧٥ .

الانجليز ومباركتهم ضد رغبة الخديو ولى الأمر الشرعى الا أن سعد زغلول كان كأستاذه الشيخ محمد عبده يستفيد من صداقة اللورد كرومر لخدمة بلاده واصلاح شئونها دون أن يؤدى ذلك الى تنازله عن وطنيته أو زحزحته عن حدود الكرامة ، وقد ظهر ذلك واضحا فى موقفه من دنلوب مستشار المعارف الانجليزى وغيره من المواقف الوطنية التى اشعلت نيران ثورة ١٩١٩ حقيقة أن سعد زغلول عارض الملك فؤاد بعد ذلك دون أن يكون مستندا على قوة الانجليز ، ولكن الموقف يختلف هنا فقد كان سعد فى ذلك الوقت زعيما للأمة أما فى خلال دفاعه عن انشاء المدرسة فلم يكن قد ظهر كزعيم وطنى ، بل كانت ظروف مصر السياسية فى ذلك الوقت شديدة الحساسية بالنسبة له خصوصا وان اشتراك شقيقه فتحى زغلول فى محاكمات دنشواى كان قد أثار الشكوك حوله .

وعلى كل حال فقد تمت الموافقة على المشروع الذى وضع أساس فكرته الشيخ محمد عبده بعد كفاح كبير لم يكن الاقدام عليه من الهنات الهينات خصوصا وأن انشاءها كان يمس الأزهر ويسلبه أغلى اختصاصاته وهو تخريج القضاة الشرعيين فصدر الأمر العالى المؤرخ ١٢ محرم ١٣٢٥ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٠٧ موقعا عليه من الخديو عباس الثانى ومصطفى فهمى رئيس النظار وسعد زغلول ناظر المعارف بانشاء مدرسة القضاء الشرعى متضمنا أربعا وعشرين مادة يتضح منها أن الغرض من هذه المدرسة هو تخريج القضاة والمفتين وأعضاء ( فى المحاكم ) ووكلاء دعاوى ( محامين ) وكتبه للمحاكم الشرعية يصلحون للعمل فى الدوائر الشرعية [٣٦] ويكون عندهم من العلم مايعطيهم المنزلة التى تليق بهم .

---

(٣٦) مدرسة القضاء الشرعى : أمر عال بانشاء مدرسة القضاء الشرعى ، القاهرة ١٩٠٧ ص ٣ .